

عقد دراسة استشارية رقم (٣٧٥ / ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥)

انه في يوم الأحد الموافق ٢٠ / ١٠ / ٢٠٢٤ تم ابرام هذا العقد بين كلاً من:
اولاً: "الهيئة العامة للطرق والكباري ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر بصفتها
المتعاقد، وهي الجهة المستفيدة من عملية اعداد دراسة إعادة التوطين والإدارة البيئية ودراسة حماية
الجسور من الغرود والكثبان الرملية واشراف علي امن وسلامة الموقع لمشروع قطار السكة الحديد
خط المناشي/ بني سلامة" (بالأمر المباشر)، ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد
السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى - بصفته رئيس مجلس الإدارة.

(طرف أول)

ثانياً: مكتب الأستاذ الدكتور/حسن مهدي (استشاري الطرق والمطارات والمرور)

الكائن مقره / ١٣٤ بالحي المستثمرين الجنوبية - التجمع الخامس
ومسجل بسجل هندسي رقم / ١٧/١٥٣٢ بطاقة ضريبية رقم / ٢٣٧-١٩٧-٢٢٠
مامورية ضريبية / مركز كبار الممولين (مهن حرة)
ويمثلها السيد الدكتور/ حسن عبد الظاهر حسن مهدي
بطاقة رقم قومي / ٢٦٨٠٨٢٩٠١٠١٦٧٦ - بصفته مدير المكتب

(طرف ثاني)

تمهيد

حيث ان الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على عملية "إعداد دراسة إعادة التوطين والإدارة
البيئية ودراسة حماية الجسور من الغرود والكثبان الرملية واشراف علي امن وسلامة الموقع
لمشروع قطار السكة الحديد خط المناشي/ بني سلامة" (بالأمر المباشر)، ووفقاً لما تم تخصيصه
من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط
والمواصفات وأيه متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات والعرض
المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.
وفي ضوء اعتماد السيد الفريق/ وزير النقل لإجراءات طرح العملية وفقاً لأحكام قانون تنظيم
التعاقدات التي تيرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية
الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتهما، وطلب عرض السعر وكراسة
الشروط والمواصفات بشأن الاتفاق المباشر على عملية "إعداد دراسة إعادة التوطين والإدارة
البيئية ودراسة حماية الجسور من الغرود والكثبان الرملية واشراف علي امن وسلامة الموقع
لمشروع قطار السكة الحديد خط المناشي/ بني سلامة" (بالأمر المباشر)
ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد وما اوصت به لجنة
الاتفاق المباشر من قبول العرض المقدم من الطرف الثاني بمبلغ ٢.٧٥٠.٠٠٠ جنيه (فقط وقدره
اثنان مليون سبعمائة وخمسون ألف جنيهاً لا غير) والذي تمت الترسية بناءً عليه، باعتباره
الأفضل شروطاً وأقل سعراً واستجابة للشروط والمتطلبات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية
اللجنة. وبعد ان اقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على الآتي:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية ومحضر المفاوضة وكافة المكاتبات
المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمماً
ومكماً لأحكامه.

البند الثاني

تعتبر كراسة الشروط والمواصفات وما تتضمنه من ملحقات بوصف موضوع العقد والاشتراطات
الخاصة والتزامات طرفي التعاقد والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه.

البند الثالث

اقر الطرف الثاني بان الغرض من هذا العقد هو تقديم "إعداد دراسة إعادة التوطين والإدارة البيئية
ودراسة حماية الجسور من الغرود والكثبان الرملية واشراف علي امن وسلامة الموقع لمشروع
قطار السكة الحديد خط المناشي/ بني سلامة" (بالأمر المباشر) بما يشمله ذلك من توفير
العناصر اللازمة، ووفقاً للمواصفات الفنية والمتطلبات والاشتراطات الواردة بكراسة الشروط ويلتزم
بالتعاون والتنسيق مع الطرف الأول لتحقيق الغرض.
وبتعيين علي الطرف الثاني مراعاة كافة القوانين واللوائح والتعليمات والقواعد المعمول بها ذات
الصلة بالدراسة الاستشارية محل التعاقد سواء كانت سابقة أو لاحقة على ابرام العقد.